أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990–2016.

The Impact of Trade Openness on Employment in the Algerian Economic Sectors: Econometric Studies (1990-2016)

عتيق الشيخ*

جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر

cheikh.atig@univ-saida.dz

بومدين محمد أمين

جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر

moh.boumediene@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/14

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر: الفلاحة، الصناعة، الأشغال العمومية، التجارة و الخدمات للفترة (1990–2016) باستخدام نماذج البانل، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن الانفتاح التجاري المعبر عنه بإجمالي الواردات له تأثير سلبي على حجم اليد العاملة الإجمالي في كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث أن الزيادة بـ 1 % في الانفتاح التجاري ستؤدي إلى خفض الطلب على العمالة بنسبة 2.50 %. بعد ذلك قمنا باختبار هذه العلاقة من خلال اختبار التكامل المشترك الذي أظهر وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و الطلب الكلي على العمل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 5.25 %.

الكلمات المفتاحية: انفتاح التجاري؛ عمالة؛ طلب على العمل؛ بيانات بانل؛ تكامل المشترك.

Abstract :

This research aims to study the effect of the trade openness on labor demand in the major economic sectors in Algeria (agriculture, industry, public works, trade and services) during the period 1990 and 2017 using an econometric model of panel. The empirical results of the econometric study show that the liberalization of the trade expressed by total imports has a negative effect on total labor in all economic sectors in Algeria As a 1% increase in trade openness will lead to a 2.50% reduction in demand for labor. Then, we tested this relationship through the test of cointegration which showed the existence of a long-term equilibrium relationship between trade openness and The total demand Labor, With the access rate to balance around 5.25%.

Key Words: Trade openness ; Employment ; Labor demand ; Panel data ; Cointegration.

JEL Classification: F16 ; E24 ; C33 ; J23.

* مرسل المقال: بومدين محمد أمين (*moh.boumediene@gmail.com*)

المقدمة:

إن مبدأ انفتاح التجارة الخارجية ينطلق من فكرة أن انفتاح اقتصاديات الدول على المنافسة الدولية من شأنه أن يحسن من تنافسية أنظمتها الإنتاجية و رفع مستوى كفاءتها في تخصيص الموارد، ومن تم الوصول إلى مستوى أعلى من الإنتاج و تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

و نظرا الى الاهمية التي اصبحت توليها حكومات الدول لقطاع التشغيل، بادرت الدول النامية في تبني سياسات الانفتاح التجاري باعتبارها من أهم الاستراتيجيات لدعم التشغيل، حيث اصبحت دراسة أثر الانفتاح التجاري على ديناميكية الطلب على العمالة لها أهمية قصوى في النقاشات الخاصة بسياسات التنمية المنتهجة من طرف هذه البلدان، فنجد من جهة أن أنصار الحرية التجارية يرون أن الانفتاح التجاري من شأنه زيادة مناصب العمل و تحسين مستوى أجور العمال من خلال تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية وتنمية روح الإبداع و المنافسة لديها، هذا بالإضافة الى فتح افاق جديدة للاستثمار و الوصول الى أسواق جديدة.

بينما يرى أنصار الحماية التجارية و على رأسهم الاقتصادي " فريدريك ليست " الذي نادى بضرورة الابقاء على مستوى معين من الحماية للصناعات الناشئة خصوصا في المراحل الأولى من مسار الانفتاح لتمكينها من الصمود في وجه الصناعات الاجنبية الاكثر تقدما التي تمتاز بتجربتها الطويلة و تمتعها باليد العاملة الماهرة و بمواقع راسخة في السوق، حيث يجب الحفاظ على هذه الحماية طوال فترة حضانة المؤسسات المحلية الناشئة بغية الحد من أثار الصدمات الخارجية للانفتاح التي سيكون لها تأثير سلبي على تنافسية المؤسسات و مستوى التشغيل فيها.

في هذا الاطار عمدت الجزائر منذ بداية التسعينات الى تبني نهج اقتصاد السوق الذي يلعب فيه الانفتاح التجاري دورا محوريا خصوصا مع أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، بالإضافة إلى فشل كل مخططات التنمية التي شهدتها الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط خاصة ما يتعلق بالتشغيل بسبب تفاقم مشكل البطالة.

على ضوء ما تم طرحه فإن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل التالي: **ما هو أثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية ؟**

للإجابة على إشكالية بحثنا يمكن تحديد الفرضيتين الاتيتين :

- إن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى تكثيف المنافسة الدولية مما سيؤثر على الطلب على اليد العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية الجزائرية.
- الانفتاح التجاري و المستوى التقني الناجم عنه سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة المؤهلة بفعل انحياز التكنولوجيا إلى هذه الفئة من العمالة.

I. الإطار النظري لأثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمالة:

سنستعرض في هذا الجانب النظري أهم الدراسات القياسية السابقة التي تناولت علاقة الانفتاح التجاري بالطلب على اليد العاملة خصوصا في الدول النامية، مع إبراز مفهومه و تسليط الضوء على أثاره الاقتصادية و الاجتماعية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي خصوصا على حجم التشغيل في هذه الدول.

1. الدراسات السابقة:

1.1. دراسة الاقتصاديين (محمد ترقو، جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، 2017):

قياس اثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014.

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2014) من خلال تقدير دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري. حيث تم استخدام كل من مؤشر مجموع الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي للتعبير عن الانفتاح التجاري. نتائج الدراسة القياسية اظهرت وجود اثر ايجابي و معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري على مستوى التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (بوكرشاوي م.، 2017).

2.1. دراسة الاقتصادي (Dennis Becker، 2014):

Heterogeneous firms and informality, the effects of trade liberalization on labor markets (Becker, 2014)

يعتبر القطاع الموازي هو آلية التكيف بالنسبة للشركات التي تختار التهرب من دفع رسوم التسجيل أو بسبب عدم قدرتها على دفع أجور المرتفعة، و لهذا فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على أثر الانفتاح التجاري على كل من : الرفاهية، التشغيل و عدم المساواة في الأجور مع تحديد الدور الذي يلعبه القطاع الغير نظامي في هذه المرحلة، و ذلك من خلال استخدام نموذج للتجارة الدولية مع التركيز على الشركات الأمريكية الغير متجانسة في الإنتاجية في القطاع الاقتصادي الأمريكي الغير رسمي (الموازي).

إن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن الانفتاح التجاري سوف يؤدي إلى تقليص العمالة بنسبة معتبرة في القطاع الغير رسمي عكس ما هو معروف في النظريات الاقتصادية. أما بالنسبة لأثره على مستوى الرفاهية، التشغيل الكلي و عدم المساواة في الأجور فيختلف من بلد لأخر وفقا للخصوصيات التي تميز كل بلد.

3.1. دراسة الاقتصادي (A. Kerem Co,sar، 2013):

Adjusting to Trade Liberalization, Reallocation and Labor Market Policies (Co,sar, 2013)

إن الانعكاسات المترتبة على سوق العمل بسبب سياسات الانفتاح التجاري تبرز وجود بطؤ كبير في عملية إعادة تخصيص اليد العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى وجود تكاليف لعملية انتقال العمالة من قطاع لأخر. و لهذا فالهدف من هذه الورقة البحثية هو محاولة إبراز أثر الإصلاحات التي انتهجتها البرازيل على مستوى سياسات التشغيل و السياسات التجارية خلال الفترة (1988-1991) على إعادة تخصيص اليد العاملة داخل الاقتصاد البرازيلي، إضافة إلى العمل على تفسير أثر هذه العوامل و تحليل مختلف السياسات البديلة المطبقة في هذه الحالة من خلال نموذج لاقتصاد صغير منفتح تجاريا يحوي فقط على قطاعين، مع تسليط الضوء فقط على اليد العاملة التي مستها بطالة جزئية (احتكاكية) بفعل عملية إعادة التخصيص.

إن النموذج القياسي المطبق على البيانات الخاصة بالبرازيل أظهر عدم القدرة على تفسير أسباب بطؤ التعديلات الخاصة بسياسات التشغيل باستخدام فقط فئة العمال المعرضون للبطالة الاحتكاكية، إلا انه سيسمح بإجراء مقارنة بين كفاءة برامج الإعانة المخصصة لهذه الفئة و آثارها التوزيعية الناجمة عنها.

4.1. دراسة الاقتصادي (William F. Maloney, Pablo Fajnzylber،2005):

Labor demand and trade reform in Latin America (William F. Maloney, 2005)

تنطلق هذه الورقة البحثية من فكرة أن الانفتاح التجاري من شأنه رفع مرونة الطلب على اليد العاملة خاصة غير المهرة منها. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري و مرونة الطلب على اليد العاملة، و ذلك من خلال استخدام نموذج بانل للبيانات الخاصة بالمؤسسات الصناعية للدول اللاتينية (الشيلي، كولومبيا، المكسيك)، حيث أظهرت النتائج إلى غياب وجود تأثير قوي ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على المرونة السعرية للطلب على اليد العاملة.

5.1. دراسة الاقتصادي (Pravin Krishna، 2001):

Trade liberalization and labor demand elasticities: evidence from Turkey (Krishna, 2001)

تهدف هذه دراسة إلى اختبار الفرضية التي مفادها أن الانفتاح التجاري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مرونة الطلب على اليد العاملة وبالتالي وضع أسواق عوامل الإنتاج تحت ضغط متزايد حيث تم استخدام بيانات سنوية خاصة بأكبر عشر صناعات تركية في الفترة ما بين (1983-1986)، و التي تميّزت بتبني إصلاحات في السياسات التجارية. النتائج المتوصل إليها أظهرت عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري و مرونة الطلب على اليد العاملة، حيث تم تفسير عدم استجابة مرونة الطلب على اليد العاملة في الواقع إلى التباين الموجود بين المؤسسات فيما يتعلق بقرارات الطلب على اليد العاملة.

2. مفهوم الانفتاح التجاري:

هناك عدة مؤلفات و إسهامات تناولت الجوانب النظرية للانفتاح التجاري كمحاولة منها لإعطاء مفهوم دقيق و شامل له و من أهم التعاريف الشائعة نذكر ما يلي :

1.2. تعريف الاقتصادي" Blackhurst " (1977): يعني بالانفتاح التجاري هو تعزيز و ترقية المبادلات التجارية الدولية من خلال تبني قواعد تحدد السلوك النقدي و التجاري المقبول و المسموح به، و القضاء أو تخفيف كافة القيود المختلفة الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة. و من جهة أخرى العمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تمكن من توحيد التعريفة الجمركية بشكل تدريجي في مستويات منخفضة والتركيز على مبدأ عدم التمييز في فرضها على المستوى الدولي، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار و القدرة على التنبؤ في الأسواق العالمية (khalfaoui, 2009) .

2.2. تعريف الاقتصادي " Kahkonen " (صندوق النقد الدولي): يقصد بالانفتاح التجاري هو انفتاح القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و الحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية و الإدارية والفنية (حرب، 2008).

3. تأثير الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول النامية :

إن هذا السعي نحو الانفتاح قد أدى إلى تغيير المسار الاقتصادي و الاجتماعي للكثير من هذه الدول و خلف العديد من التأثيرات الايجابية و السلبية و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

1.3. الآثار الايجابية للانفتاح التجاري على الدول النامية :

يمكن حصر الآثار الايجابية للانفتاح التجاري على المستوى الكلي و الجزئي فيما يلي:

أ. على المستوى الكلي:

أ1. تخصيص أمثل للموارد: يعمل الانفتاح التجاري على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من قبل المؤسسات و ذلك من خلال تطوير كفاءتها في استغلال هذه الموارد، فبالنسبة للمؤسسات الكفؤة سوف يجعلها أكثر تنافسية من خلال منحها فرص لدخول أسواق خارجية جديدة. أما بالنسبة للمؤسسات الغير كفؤة فسيفرض عليها تدنية تكاليفها و تحسين مستوى إنتاجيتها كي لا تضطر للدخول إلى القطاع الموازي (Secteur informel) نتيجة تقلص فرصها في البقاء في القطاع النظامي بسبب مزاحمة المؤسسات الجديدة لها (Hérault, 2006).

أ2. اكتساب التكنولوجية المتقدمة و زيادة الإنتاجية : إن الانفتاح التجاري سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز التنمية الصناعية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدول المنفتحة تجاريا، إذ سيعمل الانفتاح التجاري على تسهيل إمكانية نشر و انتقال المعارف التكنولوجية بين الدول سواء من خلال الأعمال التجارية مع العملاء الخارجيين أو من خلال استيرادها من الخارج أو حتى عن طريق المنافسة الدولية مع المؤسسات الخارجية. (Ngoa Tabi Henri, 2013).

ب. على المستوى الجزئي: هناك بعض الدراسات على المستوى الجزئي التي ركزت على علاقة الانفتاح التجاري مع بعض مؤشرات الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية مثل: الأرباح، الفعالية التقنية، الإنتاجية.

ب1. الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية : أكدت بعض الدراسات أن المؤسسات التي تنشط في الصناعات الجديدة التي تم إنشاءها في مرحلة الانفتاح قد ارتفعت كفاءة الإنتاج فيها و ذلك بسبب دفعها إلى التخصص أكثر و استغلالها للمزايا النسبية التي تمتلكها، حيث تفسر هذه النتيجة على أن التغيير الذي طرأ على حجم وقدرة عناصر الإنتاج يعود بالأساس إلى التقدم التكنولوجي الذي ولد لدى هذه المؤسسات وفرات حجم خارجية و التي كان لها الأثر الأكبر على هيكل التكلفة الداخلي لبعض المؤسسات المحلية. (Rejeb, 2006).

ب2. زيادة التنافسية و رفع جودة المنتجات المحلية : سيؤدي الانفتاح التجاري إلى دفع المنتجين المحليين لتحسين مستويات جودة السلع المحلية في السوق المحلي أو الأجنبي بفضل المنافسة المفروضة عليهم سواء في الأسواق المحلية أو

الأجنبية، وهذا ما سوف يؤدي بالضرورة إلى رفع أداء الإنتاج المحلي و توسيع نطاق السوق المستهدفة. (قدي، 2005) .

2.3. الآثار السلبية للانفتاح التجاري على الدول النامية:

بالرغم من كل الدراسات التي أوضحت أن الانفتاح التجاري سيكون في صالح الدول الأقل نموا إلا أن واقع الدول النامية اثبت العكس، إذ يمكن أن نستخلص بعض الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي :

أ. عجز في الميزان التجاري: إن الانفتاح سيؤدي إلى تخفيض محتمل لحصيلة الصادرات بسبب تعرضها لمنافسة السلع الخارجية المنتجة بتكاليف منخفضة في البلدان الصناعية، إضافة إلى انخفاض الإيرادات العمومية في حالة إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات و أخيرا إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية المستوردة نتيجة لإلغاء الدعم الحكومي على الفلاحين مما سيؤدي إلى إفلاس المؤسسات المحلية. (FMI, 2006).

ب. عجز الموازنة العامة للدول النامية : تشير نتائج هذه الدراسة أن انفتاح دول الجنوب على التجارة الدولية بدون ترتيب مسبق لهذه المرحلة بصورة جادة سيؤدي إلى نتائج كارثية على موازناتها العامة، إذ أن خفض أو إلغاء كلي للرسوم الجمركية وفق ما تنادي به المؤسسات المالية الدولية و منظمة التجارة الدولية سوف يؤثر كثيرا على الميزانيات العمومية لهذه الدول، خصوصا أن حصيلتها الجبائية من التجارة الدولية تمثل 30 % من إيراداتها الإجمالية مقارنة بدول الشمال التي لا تمثل سوى 1 %. (M'hamsadji-bouzidi، 1998).

ج. انخفاض مستوى التشغيل: لقد انتقد الاقتصادي " Stiglitz " في دراسته سنة 2004 سياسات الانفتاح المنتهجة من طرف صندوق النقد الدولي " FMI "، حيث يرى أن هذه السياسات سوف تؤدي إلى انهيار سوق العمل في الدول التي لا تملك قطاع اقتصادي فعال بسبب المنافسة الدولية و هذا ما سوف يؤدي بدوره إلى إفقار مجتمعاتها. كما أن الإصلاحات التي مست السياسات التجارية في الدول النامية قد أدت إلى القضاء على الصناعات التي كانت محمية سابقا من طرف هذه الدول بسبب عدم امتلاكها لميزة تنافسية مما تسبب في القضاء على العديد من مناصب العمل و حدوث بطالة حادة (Stiglitz, 2004).

د. ارتفاع مستويات الفقر: اهتمت العديد من الدراسات للآثار الاجتماعية للانفتاح التجاري المتعلقة بشروط الحياة، حيث استنتجت أن هذا الانفتاح سيؤدي إلى رفع معدلات الفقر و خلق جيوب للفقر في بعض القطاعات التي سوف لا تستفيد من زيادة الطلب الدولي. كما أكدت هذه الدراسات على الآثار الناتجة على توزيع الدخول بفعل الانفتاح حيث بالرغم من إمكانية حدوث مكاسب للاقتصاد على المستوى الكلي إلا أنها ستفاقم من مشكل عدم العدالة في التوزيع بين الدول الصناعية و الدول النامية. (Nonjon, 2004) .

II. دراسة وصفية لتطور مؤشرات التشغيل في القطاعات الاقتصادية الجزائرية خلال مسار الانفتاح التجاري:

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل واقع التشغيل في القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر ابتداء من سنة 1990، حيث يمكن تقسيمه الى ثلاث مراحل اساسية: مرحلة الانفتاح التدريجي من سنة (1990-1993) و التي سعت الجزائر من خلالها الى تحرير تجارتها عن طريق تبني قواعد اقتصاد السوق

تم تلتها مرحلة الانفتاح الاجباري (1994-1998) التي تميزت بتطبيق برامج الاصلاحات الهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، و اخيرا مرحلة الانفتاح المطلق بداية من سنة 1999 خصوصا مع انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1998) و عودة التوازن في المؤشرات الاقتصادية و المالية للاقتصاد الجزائري.

1. تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة الانفتاح التدريجي للتجارة (1990-1993):

الشكل 01: تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية (1990-1993)

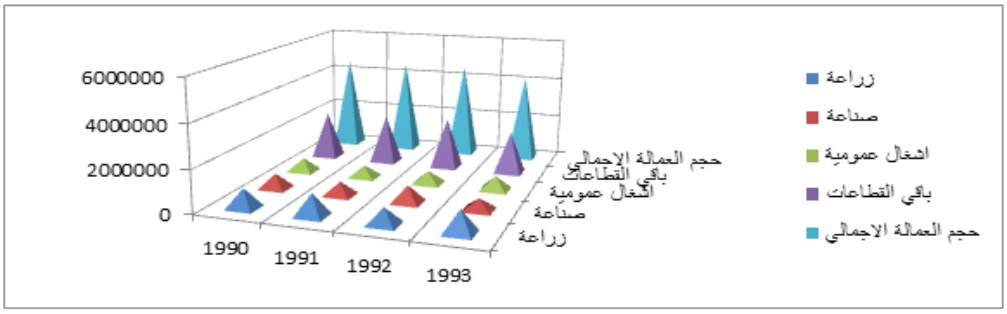

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الشكل رقم (1) أن حجم العمالة الإجمالي قد تأثر خلال هذه الفترة حيث تراجع عدد العاملين المشتغلين في كل القطاعات سنة 1993 بنسبة 6.69 % مقارنة بسنة 1990. أما بالنسبة للعمالة في كل قطاع فقد كان قطاع الصناعة هو المتضرر الأكبر بنسبة انخفاض في العمالة تجاوزت 24 %، في حين شهد قطاع الزراعة ارتفاع ملحوظ في حجم العمالة في نهاية هذه المرحلة.

2. تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة الانفتاح الإجباري (1994-1998):

الشكل 02: تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية (1994-1998)

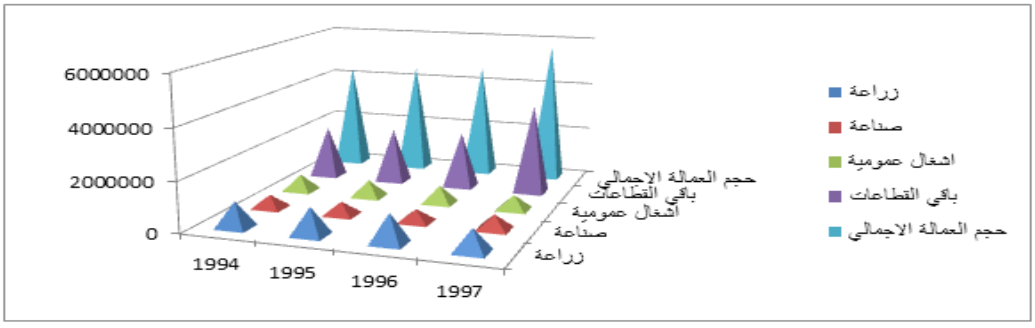

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

لقد عرف عدد العمال المشتغلين خلال هذه الفترة تحسن ملحوظ في نهاية هذه الفترة بزيادة قاربت 36 % مقارنة بسنة 1993. حيث كان استحواذ قطاع التجارة و الخدمات و الإدارة على النسبة الأكبر من هذه الزيادة بفضل

ارتفاع عدد العمال في هذه القطاعات بنسبة 84 % سنة 1997 مقارنة بسنة 1993. أما بالنسبة لباقي القطاعات فقد عرفت استقرارا في حجم العمالة ما عدا قطاع الزراعة الذي تراجعت فيه حجم العمالة.

3. تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة الانفتاح المطلق من 1999 الى غاية 2016:

الشكل 03: تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية منذ سنة 1999

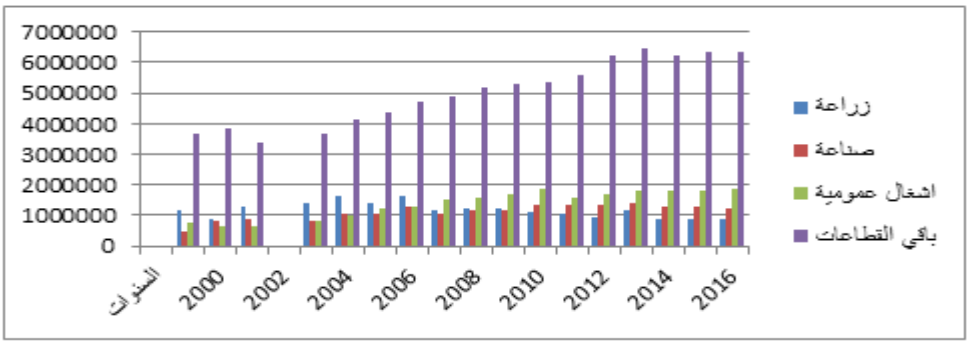

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن حجم المشتغلين الإجمالي خلال هذه الفترة قد عرف ارتفاع كبير، حيث تجاوزت نسبة الزيادة في عدد العاملين الإجمالي سنة 2016 أكثر من 69 % مقارنة بسنة 1999، أما بالنسبة لتوزيع العمالة بين القطاعات فقد كان قطاع الصناعة و الأشغال العمومية هما أكبر المستفيدين من هذه المرحلة بزيادة قدرها 161.66 % و 145.76 % على التوالي في نهاية هذه الفترة مقارنة بسنة 1999. في حين بلغ حجم الارتفاع في العمالة الخاصة بقطاع النقل و الخدمات حوالي 70 % خلال نفس الفترة، فيما كان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي عرف انخفاضا في حجم العمالة بنسبة 25 % سنة 2016 مقارنة بسنة 1999.

III. دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية في الجزائر من خلال نموذج بانل (PANEL):

قمنا بتقدير دالة الطلب على اليد العاملة بالاستعانة بنماذج بيانات بانل خلال الفترة (1990-2016) في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر: زراعة، صناعة، أشغال عمومية، باقي القطاعات المتضمنة قطاع التجارة و الخدمات، إن دالة الطلب على اليد العاملة وفقا للقطاعات المستخدمة هي موضحة وفقا للصيغة الآتية :

$$= (\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (Y)_{it} + \gamma_3 \ln (K)_{it} + \gamma_4 \ln (M)_{it} + \xi_{it}(ET)_{it}$$

حيث:

$(ET)_{it}$: يمثل حجم اليد العاملة في كل قطاع (i).

$(Y)_{it}$: يمثل حجم الإنتاج و المعبر عنه بالقيمة المضافة (VA) في كل قطاع (i).

$(K)_{it}$: يمثل مخزون رأس المال و الممثل بالتراكم الخام للأصول الثابتة كل قطاع (i).

$(M)_{it}$: يقيس حجم الانفتاح التجاري و الممثل بالواردات الإجمالية كل قطاع (i).

ξ_{it}: الخطأ العشوائي.

1. تقدير معادلة الطلب على العمل من خلال نماذج بانل الثلاثة:

الجدول 01 : نتائج تقدير معادلة الطلب على العمل من خلال نماذج بانل الثلاثة

	المتغيرات	المتغير التابع: حجم العمالة الكلي (ET)			
	المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
			قيمة t	Sig	
نموذج الانحدار الجميعي (Pooled Regrssion Model)	Ln VA	1.53	7.60	0.0000	معنوي
	Ln K	-0.45	-1.96	0.0517	غير معنوي
	Ln M	-2.50	-6.83	0.0000	معنوي
	C	1062219.	6.03	0.0000	معنوي
	R^2	0.3786			نموذج معنوي
	F قيمة	(sig : 0.00) 19.50423			
نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)	Ln VA	0.72	7.36	0.0000	معنوي
	Ln K	0.32	2.13	0.0354	معنوي
	Ln M	-1.002	-5.63	0.0000	معنوي
	C	1107213.	13.92	0.0000	معنوي
	R^2	0.8885			نموذج معنوي
	F قيمة	(sig : 0.00) 123.57			
نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)	Ln VA	1.53	17.68	0.0000	معنوي
	Ln K	-0.45	-4.57	0.0000	معنوي
	Ln M	-2.50	-15.88	0.0000	معنوي
	C	1062219.	14.03	0.0000	معنوي
	R^2	0.3786			نموذج معنوي
	F قيمة	(sig : 0.00) 19.50			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال جدول الانحدار أن نتائج التقدير من خلال نماذج بانل الثلاثة هي معنوية، باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05، ولهذا لابد من إجراء الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج الأكثر ملائمة للدراسة.

2. الاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية:

لقد تم استخدام اختبار(Hausman test) كمرحلة أولى لاختيار بين هذين النموذجين، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول:

الجدول 02: نتائج اختبار (Hausman test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	425.463565	0.0000

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن قيمة الاختبار (425.463) هي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن القيمة المعنوية للاحتمال (*sig*) هي أقل من 0.05. و بالتالي سوف نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

3. الاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج الانحدار التجميعي:

سنقوم كمرحلة ثانية بالاختيار ما بين نموذجي التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي وذلك باستخدام المتغيرات الصماء (**Dammy**) للتأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين الدول.

الجدول رقم 03:اختبار معنوية معاملات المتغيرات الصماء " اختبار (Wald Test)"

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	141.8212	0.0000
Chi-square	425.4636	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة كل من F و x^2 هي أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات الصماء (Dammy) هي تختلف معنويا عن الصفر و بالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effet).

4. تقدير النموذج النهائي للدراسة :

انطلاقا من نموذج بانل النهائي المختار للدراسة، و المتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect) فإن معادلة التقدير دالة الطلب الإجمالي على اليد العاملة هي كالاتي:

$$ET = 1107212.55 + 0.72*VA + 0.32*K - 1.002*M$$

تشير نتائج معادلة الانحدار إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الطلب على اليد العاملة في كل قطاع مع كل من متغير الإنتاج الممثل بالقيمة المضافة (VA) و حجم مخزون رأس المال الممثل بالتراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة (K)، حيث بلغت قيمة معاملات هذين المتغيرين على التوالي (0.7281، 0.3246). فيما تشير المعادلة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير الانفتاح التجاري المعبر عنه بحجم الواردات الإجمالي لكل قطاع (M)، إذ بلغت قيمة معامل الانفتاح (-1.002).

5. دراسة التكامل المشترك (*Cointegration*) بين متغيرات الدراسة:

بعد تقدير دالة الطلب الإجمالي على العمالة، نهدف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنيه طويلة الأجل.

1.5. دراسة استقرارية المتغيرات : إن الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل بين المتغيرات هو أن تكون مستقرة من نفس الدرجة حيث تم الاستعانة بجميع الاختبارات المتعلقة باختبار جذر الوحدة لبيانات بانل.

الجدول 04: استقرارية المتغير التابع : حجم العمالة الإجمالي (ET)

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	2.44	1.06	0.21 -	10.98 -	11.56-	10.57-
	Sig	0.99	0.85	0.41	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	0.93 -	/	/	5.64-
	Sig	/	/	0.17	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	2.19	0.93 -	/	10.37-	9.45-
	Sig	/	0.98	0.17	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	1.45	1.73	13.30	95.31	81.64	68.53
	Sig	0.99	0.98	0.10	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	1.38	4.79	10.19	95.41	82.44	71.88
	Sig	0.99	0.77	0.25	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

الجدول 05: استقرارية المتغير المستقل : مخزون رأس المال (K)

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	1.11	0.34	0.97 -	4.93 -	4.12 -	3.75 -
	Sig	0.86	0.63	0.16	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	0.26	/	/	1.68 -
	Sig	/	/	0.60	/	/	0.04
Im,Pesaran,Shin	T	/	2.14	0.06 -	/	4.05 -	3.83 -
	Sig	/	0.98	0.47	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	2.19	1.44	6.37	44.35	31.70	27.86
	Sig	0.97	0.99	0.60	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	1.05	0.91	3.71	44.15	32.60	22.63
	Sig	0.99	0.99	0.88	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصادر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

الجدول 06: استقرارية المتغير المستقل : القيمة المضافة (VA)

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	15.14	12.02	4.74	1.18	1.02	3.62 -
	Sig	1.00	1.00	1.00	0.88	0.84	0.00
Breitung	T	/	/	7.33	/	/	1.38 -
	Sig	/	/	1.00	/	/	0.08
Im,Pesaran,Shin	T	/	11.39	6.43	/	0.92	3.72 -
	Sig	/	1.00	1.00	/	0.82	0.00
Fisher ADF	T	0.18	0.29	3.34	20.54	17.12	28.93
	Sig	1.00	1.00	0.91	0.00	0.02	0.00
Fisher- PP	T	0.08	0.19	2.93	26.60	24.97	33.95
	Sig	1.00	1.00	0.93	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

الجدول 07: استقرارية المتغير المستقل : إجمالي الواردات (M)

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	1.53	1.54	2.81 -	2.34 -	1.89 -	2.02 -
	Sig	0.93	0.93	0.00	0.00	0.02	0.02
Breitung	T	/	/	1.92 -	/	/	1.82
	Sig	/	/	0.02	/	/	0.96
Im,Pesaran,Shin	T	/	3.62	1.77 -	/	3.59 -	4.33 -
	Sig	/	0.99	0.03	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	8.11	4.48	14.4	13.17	32.29	36.29
	Sig	0.42	0.81	0.07	0.10	0.00	0.00
Fisher- PP	T	0.22	0.38	10.01	67.26	65.32	213.0
	Sig	1.00	1.00	0.26	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن جميع المتغيرات محل الدراسة هي غير مستقرة عند المستوى في النماذج الثلاثة، لان القيمة المعنوية (**sig**) هي أكبر من 0.05 في أغلبية الاختبارات المستخدمة. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولي كانت القيم المعنوية (**sig**) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة الفروق الأولى.

2.5. إختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*) :

بما أن جميع المتغيرات محل الدراسة كانت مستقرة عند الدرجة ((1) I)، هذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث سنعتمد في دراستنا هذه على اختبار Fisher – Johansen، حيث تشير نتائجه لما يلي :

الجدول 08: نتائج إختبار Fisher للتكامل المشترك

عدد العلاقات التوازنية	trace test		Max-eigen test	
	قيمة Fisher	معنوية الاختبار	قيمة Fisher	معنوية الاختبار
لا يوجد (None)	76.53	0.0000	57.17	0.0000
أكثر من 1 (At most 1)	32.99	0.0001	29.17	0.0003
أكثر من 2 (At most 2)	11.55	0.1727	12.75	0.1208
أكثر من 3 (At most 3)	5.591	0.6929	5.591	0.6929

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

تشير نتائج اختبار Fisher – Johannsen للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل علاقتين توازنيتين على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، و ذلك لأن مستوى المعنوية (sig) لكلا الاختبارين (trace test، Max-eigen test) هي أكبر من 0.05، عند أكثر من علاقتين و أكثر من ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل.

3.5. تحديد علاقات التكامل المشترك (*Cointegration*):

أ. علاقة التكامل المشترك باعتبار ان إجمالي اليد العاملة (ET) هو المتغير التابع:

D(ET) =0.01*(ET(-1) -3.67*VA(-1) +2.71*K(-1) +1.92*M(-1) +1046251.05) - 0.12*D(ET(-1)) +0.06*D(ET(-2)) +0.11D(VA(-1)) + 0.04*D(VA(-2)) - 0.02*D(K(-1)) - 0.02*D(K(-2)) - 0.08*D(M(-1)) + 0.48*D(M(-2)) + 29991.19

ب. علاقة التكامل المشترك باعتبار أن متغير القيمة المضافة (Va) هو المتغير التابع:

D(VA)=0.23*(VA(-1) -0.27*ET(-1) -0.52*M(-1) - 0.73*K(-1) - 284427.04) -0.37 *D(VA(-1)) -0.27*D(VA(-2)) +0.13*D(ET(-1)) +0.27 *D(ET(-2)) -1.21*D(M(-1)) - 0.28*D(M(-2)) - 034*D(K(-1)) + 1.28*D(K(-2)) + 238466.1

ج. علاقة التكامل المشترك باعتبار أن متغير مخزون رأس المال (K) هو المتغير التابع:

$$D(K) = -0.01*(K(-1) + 0.36*ET(-1) - 1.35*VA(-1) + 0.70*M(-1) + 384902.75) + 0.60*D(K(-1)) + 0.02*D(K(-2)) + 0.04*D(ET(-1)) - 0.01*D(ET(-2)) - 0.01*D(VA(-1)) - 0.02*D(VA(-2)) + 0.03*D(M(-1)) - 0.16*D(M(-2)) + 25197.97$$

د. علاقة التكامل المشترك باعتبار أن متغير إجمالي الواردات (M) هو المتغير التابع:

$$D(M) = -0.05*(M(-1) + 0.51*ET(-1) - 1.9*VA(-1) + 1.41*K(-1) + 543397.19) + 0.17*D(M(-1)) - 0.62*D(M(-2)) - 0.03*D(ET(-1)) + 0.007*D(ET(-2)) + 0.02*D(VA(-1)) + 0.01*D(VA(-2)) + 0.13*D(K(-1)) + 0.42*D(K(-2)) + 40344.32$$

4.5. التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

الجدول 09: نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى الطويل

علاقة التكامل المشترك		معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
العلاقة الأولى	اليد العاملة (ET) هو المتغير التابع.	0.01	موجب	غياب علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة الثانية	القيمة المضافة (Va) هو المتغير التابع	0.23	موجب	غياب علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة الثالثة	مخزون رأس المال (K) هو المتغير التابع	0.01 – (sig =0.27)(t* =1.09)	سالب و غير معنوي	غياب علاقة سببية على المدى الطويل
العلاقة الرابعة	إجمالي الواردات (M) هو المتغير التابع.	0.052 – (sig =0.00) (t*= 4.55)	سالب و معنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية واحدة فقط على المدى الطويل وهي تلك المتعلقة بعلاقة التكامل المشترك الخاص متغير إجمالي الواردات (M)، و ذلك لان قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ($M(-1)$) في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.05)، و معنوية (sig) أقل من 0.05 و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 5.25 %.

5.5. التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير: للتأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير تم استخدام اختبار (*Wald Test*) و التي كانت نتائجه كالاتي:

الجدول 10: نتائج الاختبار(*Wald Test*)

علاقة التكامل المشترك		قيمة الاختبار (Chi-square)	معنوية الاختبار	القرار
العلاقة الأولى	اليد العاملة (ET) هو المتغير التابع.	0.9430	0.9430	غياب علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة الثانية	القيمة المضافة (Va) هو المتغير التابع	14.87573	0.0212	وجود علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة الثالثة	مخزون رأس المال (K) هو المتغير التابع	3.504565	0.7434	غياب علاقة سببية على المدى القصير
العلاقة الرابعة	إجمالي الواردات (M) هو المتغير التابع.	23.28916	0.0007	وجود علاقة سببية على المدى القصير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال نتائج اختبار (*Wald Test*) يتأكد وجود علاقتين سببيتين على المدى القصير وهي تلك المتعلقة بعلاقة التكامل المشترك لكل من متغير القيمة المضافة و إجمالي الواردات، و ذلك لان القيمة المعنوية للاختبار (sig) هي أقل من 0.05.

III. نتائج الدراسة القياسية:

1- وجود تأثير سلبي ذات دلالة إحصائية للانفتاح التجاري المعبر عنه بحجم الواردات على حجم العمالة، إذ بلغ معامله (- 1.002) و الذي يدل أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم الواردات سوف تؤدي إلى خفض الطلب الكلي على العمل بنسبة 1.002 %.

2- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير مخزون رأس المال على الطلب على العمل في الجزائر، إذ أن الزيادة بنسبة 1 % في مخزون رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على العمل بنسبة 0.3246 %.

3- وجود تأثير إيجابي لمتغير القيمة المضافة على حجم التشغيل الكلي حيث أن الزيادة بنسبة 1 % في القيمة المضافة ستؤدي إلى رفع مستوى التشغيل بنسبة 0.7281%.

4- أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

5- بالنسبة للعلاقة السببية فقد دلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية واحدة على المدى الطويل من بين أربعة علاقات توازنية، و هي تلك الخاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لمتغير إجمالي الواردات، حيث أثبتت هذه العلاقة على أن نسبة سرعة وصول متغير الواردات إلى التوازن هي حوالي 5.25 %. أما بالنسبة للعلاقات السببية

على المدى القصير فقد كشفت الدراسة إلى وجود علاقتين سببيتين على المدى القصير إحداهما خاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لمتغير القيمة المضافة، و الأخرى خاصة بمعادلة متغير الواردات.

الخاتمة :

لقد سعت الجزائر جاهدة على مدار السنوات الماضية إلى انفتاح تجارتها من كل القيود الجمركية المفروضة عليها و هذا ما تجلى من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي. هذا بالإضافة إلى سعيها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنه بالرغم من كل هذه الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف الجزائر طوال أكثر من عقدين من الزمن في سبيل انفتاح تجارتها الخارجية إلا أن النتائج المحققة تؤكد أن هذا التوجه نحو الانفتاح بشكل كلي لم يغير الأساليب السائدة التي تبنتها للاندماج في الاقتصاد الدولي، و لم يؤدي أيضا إلى إيجاد سبل لتنمية الإنتاج خارج قطاع المحروقات، و ذلك بسبب الإصلاحات الناقصة و الغير مكتملة، و هذا ما يؤكد أن مكاسب الانفتاح التجاري تعتبر ضعيفة جدا بالنسبة لجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل لا تقتصر هذه التأثيرات السلبية فقط على المستوى الاقتصادي بل تتعدى ذلك لتمس الجانب الاجتماعي ممثلا في التأثير على الطلب على اليد العاملة و الذي من شأنه أن يؤدي حدوث بطالة حادة في سوق العمل الجزائري. و هذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية التي أظهرت وجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على الطلب الكلي على اليد العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية و ذلك خلال فترة انفتاح الجزائر لتجارتها الخارجية منذ سنة 1990 إلى غاية 2016 حيث أكدت الدراسة أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم الواردات ستؤدي إلى خفض الطلب الكلي على العمل في القطاعات الاقتصادية في الجزائر بنسبة 2.503 %، مما يدل أن قيام الجزائر بانفتاح تجارتها الخارجية في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد الجزائري ستؤدي إلى تقليص حجم اليد العاملة في سوق العمل، و بالتالي خفض مستويات التشغيل في الجزائر.

في الأخير يمكن القول أن الجزائر لابد عليها القيام بعدة إصلاحات هيكلية لاقتصادها من أجل التمتع بالامتيازات التي ستوفرها سياسات الانفتاح التجاري من خلال تبني عدة سياسات وبرامج اقتصادية تهدف لعصرنة الاقتصاد و تسريع عملية التحديث و التأهيل في المجال الصناعي و الزراعي، و تحسين الإطار العام للاستثمار و بيئة الأعمال. كما يجب أيضا على السلطات أن تعمل على توسيع الإجراءات المتعلقة بدعم و تطوير الصادرات خارج المحروقات في مجالات تتوافق مع منظمة التجارة العالمية و مختلف اتفاقيات الشراكة البينية أو المتعددة الأطراف.

قائمة المراجع:

- Becker, D. (2014). Heterogeneous firms and informality: the effects of trade liberalization on labor markets. New York 14853-7801 USA: Working Paper, The Charles H. Dyson School of Applied Economics and Management,Cornell University, Ithaca.
- Co¸sar, A. K. (2013). Adjusting to Trade Liberalization : Reallocation and Labor Market Policies. working paper, University of Chicago Booth School of Business.
- FMI. (2006). L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial. dossiers économiques n° 37,7.
- Hérault, N. (2006). mondialisation, pauvreté et inégalité: Un modèle de micro-simulation en équilibre général applique a l'évaluation de la libéralisation commerciale en Afrique du Sud. Thèse pour le Doctorat ès Sciences Économiques, université Montesquieu-bordeaux IV, 24.
- khalfaoui, l. (2009). impacts de la libéralisation commerciale sur la performance de l'approvisionnement en fournitures médicales: le cas du centre hospitalier universitaire de Constantine (Algérie). mémoire de la maitrise en administration des affaires,université du québec à Montréal, 65.
- Krishna, P. (2001). Trade liberalization and labor demand elasticities: evidence from Turkey. Journal of International Economics.
- Nachida M'hamsadji-bouzidi 5 .(1998) .Essais sur l'ouverture de l'économie algerienne .algerie: ENAG editions,24.
- Ngoa Tabi Henri, A. O. (2013). L'incidence du commerce Nord-Sud et du commerce Sud-Sud sur l'industrialisation en Afrique. Conférence économique africaine: Intégration régionale en Afrique Banque Africaine de Développement 28 -30 Octobre, 03.
- Nonjon, A. (2004). mondialisation: genèse, acteurs et enjeux. france: collection dirigée par alain nonjon, ellipses édition,118.
- Rejeb, M. B. (2006). L'impact de l'ouverture sur la performance des entreprises : L'exemple Tunisien . thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences Economiques, université paris dauphine, 117.
- Stiglitz. (2004). Joseph E. globalization and its discontents,. Journal of Libertarian Studies, Volume 18, no. 1, 90.
- William F. Maloney, P. F. (2005). Labor demand and trade reform in Latin America. journal of International Economics.
- ترقو محمد، جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي. (2017). قياس اثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014. مجلة الاقتصاد و المالية.
- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 249.
- عثمان أبو حرب. (2008). الاقتصاد الدولي. الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،75.
- محمد ترقو، جميلة بغداوي،براهيم بوكرشاوي. (2017). مجلة الاقتصاد و المالية.